التربية والتغير القيمي

أ/ عبد الحميد خزار

جامعة الحاج لخضر – باتنة

تمهيد:

التربية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على تشكيل سلوك الأفراد داخل المجتمع وهي عملية مستمرة تواكب الإنسان خلال مراحل حياته كلها، مسايرة بذلك التغيرات التي تطرأ على المجتمع.

فالتربية في جوهرها عملية قيمية تتناول النشء بالتوجيه والتقويم في إطار قيم المجتمع الذي يعيش فيه، وما يحتويه من تراث وواقع وتطلعات مستقبلية، ومن خلال قدراتها على الاختيار والانتقاء والإضافة، وهي المعيار الذي تواجه به مسؤولياتها نحو تحصيل القيم.

والتربية هي التي تحدد ما يجب أن يتغير من سلوك الفرد، والكيفية التي يتم بها هذا التغيير، ولذلك سنركز على التغيير القيمي ومسؤوليات التربية اتجاهه، كما سنعرض صورا من أشكال التغير القيمي في المجتمع الجزائري، ودور التربية في ذلك، وأكثر العوامل تأثيرا على النسق القيمي.

مدخل إلى ماهية التربية ودورها:

التربية هي المؤسسة الاجتماعية التي يوكل إليها المجتمع مسؤولية إعداد أفراده وتنشئتهم، وفقا لميولهم وقدراتهم واتجاهاتهم بما يسهم في تحقيق التكيف الاجتماعي والمشاركة الفعالة، وتقبل التغيير بل والسعي إليه.

فالتربية هي أداة المجتمع لتشكيل أفراده، الذين لا يمكنهم أن ينموا في عزلة [1] أي أن التربية نشأت لخدمة المجتمع، وهي تستمد فلسفتها من واقع المجتمع والفلسفة التي يدين بها، ماضيه وحاضره والمستقبل الذي يطمح إليه.

ومن أهداف التربية التشكيل الأيديولوجي " لأبناء المجتمع، هو عملية مستمرة مدى الحياة، تبدأ مع الإنسان طفلا، يتشرب القيم والاتجاهات والتصورات من والديه، ثم ينمو الطفل ويحتك بالأقارب والجيران، فتزيد دائرة احتكاكه، ثم يذهب إلى المدرسة، فتزداد الدائرة اتساعا، وهكذا تستمر تنمية الأيديولوجية، حتى تصقل تلك القيم وتتبلور "[2].

ولهذا يمكن القول بأن التربية لا تقتصر على تشكيل شخصية الأفراد في مراحل النمو الأولى ولكن هذا الدور يستمر ويمتد طوال حياة الفرد، فالتربية تسهم بدرجة كبيرة في عمليات التحول والتغير القيمي عن طريق البرامج التي تخصصها للتعليم.

كما تهدف التربية إلى تغيير الأفراد، وبخاصة الغض الطري منهم إلى شكل يختلف عن ذلك الذي كان من الممكن أن يصيروا إليه لو تُركوا لأنفسهم دون توجيه، ولهذا فإن المجتمع عندما يفكر في تغيير نفسه، يأتي ذكر العملية التربوية كعامل أساسي للتغيير الاجتماعي [3]

فالتربية لا تستجيب فقط لمطالب التغيير الاجتماعي وتحدياته في المجتمع الذي توجد فيه، وإنما تعمل في نفس الوقت على أن تكون رائدة لهذا التغيير مبشرة به، وموجهة له، عن طريق الجيل الذي تتناوله بالإعداد والتشكيل[4]. فاهم ما يميز الإنسان عن الكائنات الأخرى هو ما يحمله

من قيم نابعة من ثقافة المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وهذه القيم هي التي تلعب دورا في التأثير على الفرد وتحديد سلوكه، وتوجيهه بما يتفق مع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية الموجودة في المجتمع، حيث أن كل مجتمع يختار القيم التي تتفق مع أهدافه ومصالحه ويبثها في أفراده عن طريق المناهج التربوية.

مسؤوليات التربية تجاه التغيير القيمي:

يعتبر التغيير من المظاهر المميزة للعصر الحديث، في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها، وإن اختلفت حدته وسرعته من مجتمع إلى آخر، إلا أن التغير يشمل كل جوانب وميادين الحياة المادية منها والمعنوية.

فالتغير حقيقة يعيشها الناس جميعا، في عالم تدفقت فيه المخترعات الحديثة، والأفكار الجديدة، وتعددت فيه أنواع الصراعات والأحداث والظروف وذلك كله يحتم على الناس ضرورة مراجعة عاداتهم وقيمهم وأسس علاقاتهم الاجتماعية،"[5] فلا يخلو جانب من جوانب الحياة من التغيير، فهو يسير باضطراد من البسيط إلى المعقد، ومن البطيء إلى السريع ويتطلب ذلك مرونة كافية من قبل الأفراد والمجتمعات مما يساعدهم على تحقيق التكيف الاجتماعي.

"ولكن الناس لا يتساوون في مدى تقبلهم لأي تغير ثقافي يطرأ على نظمهم الاجتماعية أو قيمهم وبالتالي فإن عملية (القبول الاجتماعي) تعتبر من أهم العمليات التي تواجه نجاح أو فشل التغير الاجتماعي".[6]

ولو بحثنا أسباب التغيير فإننا نجدها تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث شدة التغيير ومدى تقبله والسعي إليه لأن التغيير الاجتماعي يمثل تهديدا خطيرا للقيم التقليدية السائدة في المجتمع، ولذلك تظهر المقاومة

والعداء للتغيرات في المجتمعات التقليدية وتنصب المدارس في هذه المجتمعات حارسا على القيم التقليدية، كما تميل هذه المجتمعات إلى الثبات.

وإذا سلمنا بأن المجتمع ينمو من خلال ثقافته الخاصة واهتماماته - ولو تأثر بعض الشيء بالتاريخ الإنساني - فلهذا يجب أن تتميز هذه الثقافة بالمرونة لكي يستطيع المجتمع أن يتحرك بحرية تمنحه القدرة على مواكبة التطورات التي تطرأ عليه.

لأن التغير على مستوى الواقع الاجتماعي عملية مستمرة تشمل كل العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فهم يتأثرون ويؤثرون في بعضهم البعض.[7]

ويعتبر التغيير الاجتماعي تعديلا للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، وإحلال أنماط أخرى جديدة بدلا منها، ولذلك فعند "ظهور التغيرات يجب مراجعة الحاضر بالنظر إلى الأهداف والطرق والأسس والنظم، وبالتالي توجيه هذه التغيرات والتحكم فيها".[8]

فالهدف ليس إحداث تغيير في قيم الأفراد فقط، بل هو تحديد ما يجب أن يتغير، والكيفية التي يمكن أن يتم بها هذا التغيير، والآثار الناجمة عنه، والوقت اللازم له، والأهم من هذا كله، هو العائد أو النتاج النهائي لهذا التغيير، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التغيرات التي تتم وتوجه وفقا لخطة مسبقة.

وتظهر ملامح التغيير في أي مجتمع بوضوح في شتى الميادين، ومن ذلك انفتاح المجتمع ثقافة وفكرا واقتصادا على المجتمعات العالمية، والتوسع في تطبيق التكنولوجيا المتطورة في كثير من المجالات، وتوجيه مزيد من العناية إلى التنمية الريفية الشاملة وكهربة الريف وتصنيعه.[9] وهذا

يعد نوعا من أنواع التطور الذي يؤثر في النظام الاجتماعي بما يحدث من تأثير في بناء المجتمع ووظائفه.[10]

ونظرا لأن التغيير القيمي ليس مستقلا عن أنواع التغيرات الأخرى في المجتمع؛ لذا سنحاول أن نتعرض بشيء من التحليل للتغير القيمي وأشكاله وعوامله ووسائله وأساليبه لارتباط هذه الأساليب بالتربية. وسنحاول أن نركز على مسئولية التربية تجاه التغيير بصفة عامة والتغير القيمي بصفة خاصة؛ هذا بالإضافة إلى تناول مراحل تكون القيم ودور التعليم في ذلك.

التغير القيمي:

يعتبر التغير القيمي من أهم وأخطر مظاهر التغير التي تمر بها المجتمعات على اختلاف أنواعها، حيث إن القيم ترتبط بالآمال والأهداف وتعمل كأداة للحكم، فضلا عن كونها تحكم السلوك وتوجهه، "والتغير القيمي يعد بمثابة تغير في ترتيب مراكز الأهمية بالنسبة للقيم"[3] صعودا أو هبوطا داخل نسق القيم. وترتيب الفرد أو المجتمع للقيم يكون وفقا لدرجة الأهمية والانتشار في نظام محدد يعرف بنسق القيم، "وهو عبارة عن مجموعة من القيم التي تنتظم في نسق متساند بنائيا ومتباين وظيفيا داخل إطار ينظمها ويشملها في تدرج خاص، وهو ترتيب هرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد وتحكم سلوكه أو سلوكهم".[11]

ويعتبر التغير القيمي من أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية انتشارا، ورغم هذا فإن مفهوم التغير القيمي من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقد، إذ يضيق البعض من استخدام المفهوم ليقتصر على بعض التغيرات في العادات والتقاليد، أو

التغيرات في الطرائق الشعبية. وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليحوي كل التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع.[12]

وبما أن التغير الاجتماعي يؤدي إلى تطور وتغير الظروف في المجتمع؛ فإن هذا يقتضي بالضرورة ظهور قيم جديدة كما يقتضي إعادة ترتيب مراكز الأهمية للقيم في النسق القيمي.[13] وقد أكدت بعض الدراسات على أن طبيعة القيم الإنسانية تتغير تغيرا كبيرا تبعا لتغير الظروف الحضارية؛ حيث أن لكل حضارة ظروفها وثقافتها. وتبعا لاختلاف الثقافات تختلف المعايير والقيم، فما يعد عاديا وسويا ومقبولا اجتماعيا في إطار ثقافة معينة قد يعد شذوذا في ثقافة أخرى؛ وما قد يكون عاديا ومقبولا في وقت معين يكون غير ذلك في وقت آخر في نفس الثقافة.[14]

وليس معنى هذا أنه يمكن للعلاقات والقيم القديمة أن تزول بسهولة لتحل محلها أنماط جديدة، ولكن من الطبيعي أن يوجد بعض التلاؤم بين الأشكال التقليدية والجديدة في التنظيم القيمي، وقد تكتسب المفاهيم والقيم التقليدية معاني جديدة[15]، وبالتالي تبقى كما هي مادامت تؤدي دورا وظيفيا في موقعها.

وهذا لأن التغير القيمي ينطوي على اتجاهين تتحرك القيم وفقا لهما إما صعودا أو هبوطا داخل النسق القيمي؛ حيث أن "تغير الأوضاع والأدوار الاجتماعية يؤدي إلى تغير في نسق القيم"[16] من حيث ترتيب القيمة في النسق أو باستبعادها نهائيا، لعدم وظيفتها وإحلال أخرى جديدة تؤدي وظيفة جديدة طبقا لما تقتضيه الظروف التي يمر بها المجتمع.

أي أن كلا من الوسائل والقيم تتغير. وأن تفاعلها هو الذي يحدد طبيعة المجتمع في وقت معين. وهذه التغيرات في الوسائل والقيم تعمل كل منها في الوقت نفسه على أي تغير ثقافي دون أن تسود واحدة منها بالضرورة على الأخرى؛ فاستخدام الاختراع يعتمد على القيم السائدة في المجتمع. وأهداف وقيم المجتمع تحدد كيفية استعمال وسائله.[17]

ويرى محمد عاطف غيث " أن كل نسق طالما ظل يؤدي وظائفه فإنه يتغير وأن أسباب التغير متضمنة في النسق نفسه، وكل تغير يطرأ على نسق معين يؤدي إلى تغيرات في الإنساق الأخرى".[18]

وحيث أن التغيير في نسق التعليم في المجتمع وما يتصل به من تغيرات أخرى، قد تكون طرأت على الجانب المادي من الثقافة متمثلا في المستوى المعيشي والخدمي مثل دخول الكهرباء إلى القرى، وزيادة الاعتماد على المباني الحديثة والأجهزة الحديثة، وتعبيد الطرق مما يؤدي إلى سهولة الاتصال بين القرى بعضها البعض، وبينها وبين المدينة والمدن المجاورة.

وكذلك التغيرات التي تحدث نتيجة للهجرة المؤقتة لعمال الزراعة: مثل العمل في المهن والحرف الأخرى، وما يترتب عنه من تنقل مهني، مما يؤدي إلى قلة الاهتمام بالأراضي الزراعية وزيادة تجريفها أو البناء عليها، وزيادة اعتماد القرية على المدينة، وتحول القرية من وحدة انتاجية إلى وحدة استهلاكية.

كما أن هناك أخطارا تعرض لها النسق القيمي في المجتمعات الحديثة نتيجة طغيان الآلة وطغيان الجانب المادي للحياة على الجانب

الروحي، وانتشار ورواج الكثير من فنون الترفيه التي تتنافى ومقتضيات الأخلاق والفضيلة.

ولعل من أبرز آثار التغير الاجتماعي الكبير الذي ميز العصر الحاضر هو إنتشار حركة التعليم وتغلغله في المدن والقرى ليشمل جميع فئات الشعب، مما أدى إلى انتشار المدنية وارتفاع مستوى المعيشة وكذلك زيادة الضغوط الاقتصادية التي تتمثل في كثرة الإنفاق، وزيادة الوعي الاستهلاكي. كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي أدى إلى تغير في أوضاع الحياة الاجتماعية وانعكس في زيادة سبل الاتصال والانتقال، وتشابك علاقات الأفراد وتباين اتجاهاتهم وقيمهم وأحكامهم.[19]

وفي غمار هذه الأحداث المتسارعة يتغير البناء الاجتماعي لمجتمع القرية التقليدي، كما تتغير الأسرة، ويتعلم الأطفال طرقا وأساليب وقيما لم تكن معروفة لدى الآباء[20]، وذلك لأنه في تلك الفترات التي يمر فيها المجتمع بتغيرات سريعة تكون قيم المجتمع مزعزعة مخلخلة كأشكال السحب سواء بسواء[21]. ورغم ذلك فإن التغير القيمي لا يسير بنفس الكيفية في كل المجتمعات، ولكنه يختلف من حيث الدرجة والسرعة من مجتمع إلى آخر وفقا للمؤثرات التي يتعرض لها كل مجتمع، بكافة قطاعاته، ووفقا لدرجة الاندماج والتفاعل الاجتماعي أو العزلة التي تفرض على بعض البيئات في المجتمع.

وقد خضعت النظم الاجتماعية لعملية التغيير خلال عصور التاريخ المختلفة، واختلفت طبقا لعقلية الجماعة وما يسودها من ظروف وقد صحب كل تغير من هذه التغيرات اختفاء الشكل القديم للنظام، أو تطويره وتحديثه ومن ثم ظهور تشكل جديد له.[22]

ولو حاولنا تطبيق ما سبق عرضه على مجتمع كالمجتمع الجزائري، فإننا نجد أن نسق القيم الذي كان سائدا خلال فترة الاستعمار قد طرأت عليه تغيرات عديدة وسريعة، لأن الثورة تعد من أضخم صور التغير القيمي، فهي ثورة على القيم، التي كانت تلبي مطالب المستعمر وفئة الإقطاع القليلة التي كانت تحظى بنفوذ كبير، ونظرا للتغيرات الهائلة التي صاحبت الثورة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك ثورة التعليم وانتشاره في المدن والأرياف، أدى ذلك إلى تغير البناء الاجتماعي الكلي في المجتمع وبالتالي تغير النسق القيمي.

ولأن سرعة التغير القيمي تتفاوت تبعا لدرجة تعقد المجتمعات، فتكون بطيئة في المجتمعات البسيطة نظرا لضيق مجالات التأثير والتأثر، وتكون سريعة في المجتمعات المركبة، وذلك نظرا لاتساع مجالات التأثير والتأثر في هذه المجتمعات.[23]

وهكذا فإن التغيرات التي تعرض لها المجتمع الجزائري بصفة عامة لم تمارس تأثيرها بنفس الكيفية من حيث السرعة والدرجة في مختلف البيئات التي يتكون منها المجتمع، ولذلك سنحاول أن نتعرض لأشكال التغيير القيمي وصوره في المجتمع الجزائري، لأن ذلك سيعطينا صورة عن المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع ومساهمة التربية في التغير القيمي.

أشكال وصور التغير القيمي في المجتمع الجزائري:

إن التغير في النسق القيمي في واقع الأمر استجابة للظروف المتغيرة في المجتمع سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم تعليمية. وقد تتغير هذه الظروف بطريقة مقصودة بناء على خطط مسبقة، وبالتالي

يكون تغيرا مخططا، وقد تتغير بطرق عشوائية وبالتالي يكون تغيرا تلقائيا غير مقصود.

ويمكن تقسيم أشكال وصور التغير القيمي التي وقعت في المجتمع الجزائري منذ منتصف القرن العشرين حتى نهايته إلى أربعة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: ما قبل ثورة التحرير إلى الاستقلال.

المرحلة الثانية: من الاستقلال حتى نهاية السبعينات.

المرحلة الثالثة: من بداية الثمانينات إلى 1988.

المرحلة الرابعة: من أكتوبر 1988 إلى نهاية القرن.

المرحلة الأولى:

تميزت هذه المرحلة باستعلال المواطنين من قبل فئة من المعمرين والموالين لهم؛ حيث نتجت عن ذلك فوارق بين الطبقات الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة لدى الطبقات الفقيرة، والتي تشكل غالبية السكان، مع انعدام الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وهذه الفترة أفرزت مجموعة من القيم، تميزت بها كل فئة من الفئات سواء الأروبية الاستعمارية أم الموالين لها، أم المناوئين، فكان لكل فئة من هذه الفئات ثقافتها الخاصة وقيمها التي توجه سلوكها الاجتماعي، نتيجة للتباين الشديد في مختلف أوجه الحياة بين الفئات المختلفة المكونة للمجتمع آنذاك.

وهذا ما يمكن أن نسميه بازدواجية القيم[24]، حيث كانت هناك قيم خاصة بالمعمرين وأتباعهم، وقيم خاصة بالسكان المحليين الذين لم ينخرطوا في ثقافة المستعمر، وهذا التمايز كان في جميع مجالات الحياة، وهو ما ساعد لمحافظة كل فئة على قيمها، مما ميز بين ثقافتين؛ متصارعتين "قيم

غربية متحررة، وقيم إسلامية محافظة، مع بعض القيم التقليدية المتوارثة"[25]. وهذا هو الذي ساعد على قيام الثورة التحريرية التي كان هدفها العودة إلى القيم الإسلامية -وهو ما أشار إليه بيان أول نوفمبر 54 - وطبع المجتمع الجزائري بها لأنها هي الأصل. وطرد القيم الدخيلة والتي جاءت مع المستعمر. فكان الاستقلال الذي كلف تضحيات كبرى، إلا أنه تحقق على الأقل في بعده العسكري وإن لم يتحقق بصورة كاملة في أبعاده السياسية والثقافية وبالأخص الاقتصادية، وبقيت التبعية التي فرضت نفسها على المجتمع إلى يومنا هذا.

المرحلة الثانية:

باعتبار أن الثورة تمثل تغيرا شاملا في كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فهي بذلك تمثل أسمى صور التغيير الاجتماعي، وبالتالي التغير القيمي. وهذا ما يعبر عنه المؤرخون حين يقولون بأن الثورة لا تعرف حدودا مثلما السيل لا يعترف بالسدود.

إن مرحلة الاستقلال ولدت الصراع على الحكم بين المدني والعسكري، حتى جاء انقلاب 1965 حين استقر الحكم في يد رجل واحد، بدأ بمحاولة التخطيط للتنمية ولكن وفقا للنظام الاشتراكي، مما نتج عنه تحديد ملكية الأراضي الفلاحية طبقا لقانون الثورة الزراعية، وما يترتب عليه من حرية اجتماعية، وكذلك إنشاء التعاونيات الفلاحية، وتوفير الخدمات الصحية، ومجانية التعليم في كافة مراحله مما حقق مبدأ تكافؤ الفرص إلى حد ما.

هذه التغيرات كلها أدت إلى اتساع المستفيدين من النظام الجديد في كافة قطاعات المجتمع[26] مما أدى إلى تضييق الهوة بين الطبقات

وبالتالي اشتراك عدد كبير من الأفراد في نسق القيم الاجتماعي، كنتيجة مباشرة لاختفاء نسق القيم الذي أفرزه النظام الذي كان سائدا أثناء فترة الاستعمار والثورة رغم أن مرحلة 65-79، وصفت بأنها واقعية ورفع فيها شعار الجماعة. إلا أن النظام عرف بنظام "الرجل القوي" وهو الشائع في العالم الثالث وجاءت مرحلة ما بعد 79 التي تميزت بقيم الانفتاح الاقتصادي وظهرت سيطرة القيم المادية.

المرحلة الثالثة:

وتميزت بداية هذه المرحلة باستمرار بعض خصائص المرحلة السابقة، ولكن بدأ التخلص من ذلك الإرث بصورة تدريجية تحت عنوان المراجعة والتقييم، فتم التراجع عن نظام الثورة الزراعية، والتنازل عن أملاك الدولة، وانحسار دور الحزب في المؤسسة الرسمية للدولة، وزاد نضوب المداخيل النفطية من حدة الانحسار، وبدأ التوجه الليبرالي واضحا، وكان ميلاد رياض الفتح رمزا للتوجه الجديد، ونتجت عن ذلك قيم مادية جديدة مثل الربح السريع والسعي إلى العمل الذي يمتاز بعائد مادي كبير دون الاهتمام بقيمة العمل، "وكذلك ظهور بعض الأنماط الاستهلاكية والترفيه وغلبة الروح الفردية بالقياس إلى القيم الجمعية والتي احتلت مرتبة متقدمة في سلم القيم".(27)

وهذا الخلل الذي أصاب نسق القيم الاجتماعية، هو ما يمكن أن يعبر عنه بقول سمير نعيم أحمد: "يكتسب الشباب من خلال تعامله اليوم في المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيما هدامة تجعل من المال القيمة العظمى في الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الإنسانية، فالشجاعة والشرف والأمانة والتقدير والاحترام بل وحتى العلم والمعرفة كلها أمور

يمكن أن تشترى".[28] وانفجر التوتر المكبوت في أكتوبر 1988 سواء أكان هذا الانفجار طبيعيا أو بفعل فاعل . إلا أنه نقل البلاد إلى مرحلة جديدة تميزت عن المراحل السابقة واللاحقة.

المرحلة الرابعة:

وتبدأ من أكتوبر 1988، حين تمخضت الحركة الجماهيرية لتلد عهدا سمي بعهد الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وبدأت التعددية الحزبية. وتلت ذلك حريات مدنية وليبرالية واقتصادية؛ بل قل مرحلة الفوضى اللامتناهية فظهرت قيم قلب موازين الأمور فشككت في ثوابت الأمة، وتجرأ أعداء الأمة على نبش قبور الشهداء، ثم الدخول في فتنة عمياء حطمت الكثير من الرموز والمعالم الحضارية التي كانت تعتز بها الأمة. وتشرذمت عشائر وقبائل وتمزقت عائلات وجماعات. وارتكبت جرائم يندى لها الجبين وأدى خلط هذه الأوراق إلى المناداة بمراجعة الدستور وإيجاد مؤسسات جديدة للدولة. وارتفعت أصوات تتهم المدرسة بما حدث ونادت بمراجعة المنظومة التربوية. بل بالنظر في ثوابت الأمة كي تتلاءم مع الوضع الجديد. ووقع نزوح كبير من الريف إلى المدينة ومن الشمال إلى الجنوب، مما ولد تجمعات سكانية على ضواحي المدن. ونتج عن ذلك خلل كبير في نسق القيم لازلنا نعيش أثاره اليوم.

تلى ذلك صراع على السلطة ضاعت معه حرمة مؤسسات الدولة وظهرت قيم جديدة من الإرهاب إلى ضحايا الإرهاب إلى المفقودين. كل ذلك أوجد نسقا جديدا من القيم، أدى إلى انتهاك الحرمات بدءا بحرمة الدماء، إلى حرمة المال العام، إلى الطعن في ثوابت الأمة وبالأخص الدين

واللغة والتاريخ. ووقع التراجع عن التعريب، وظهرت الجهوية في أفظع صورها، حتى جاء الوئام المدني وانتهينا إلى المصالحة الوطنية

مما سبق يظهر بوضوح أن نسق القيم لا يظل ثابتا ولكنه يتأثر بالظروف التي يمر بها المجتمع والتغيرات التي تطرأ على الإنسان، ولا شك أن التعليم يعد أحد الوسائل المساعدة على التغير القيمي في المجتمع- كما يبدو ذلك واضحا في المرحلة الثانية - إلى جانب عوامل عديدة أخرى سنتعرض لها فيما بعد.

عوامل التغير القيمي في المجتمع:

إن العوامل التي تؤثر على النسق القيمي في المجتمع كثيرة ومتعددة، وقد تحدث هذه العوامل أثرها مجتمعة أو كل عامل على انفراد، ويختلف تأثير هذه العوامل كل منها عن الآخر من حيث الشدة والانتشار.

هناك دراسات عديدة تناولت التغير القيمي وحاولت حصر وتحديد العوامل المؤثرة فيه ومن هذه المحاولات الآتي: [29]

أ. محاولة حصر عوامل التغير القيمي تحت مجموعتين:

1. من حيث المصدر: إن كانت هذه العوامل من داخل المجتمع أم من خارجه

2. من حيث الانتشار والشيوع: أي محلية أم عالمية.

ب. محاولة حصر عوامل التغير القيمي في ثلاث مجموعات:

1. العوامل الكامنة داخل النظم الاجتماعية.

2. عوامل البيئة الاجتماعية وأثرها على النظم الاجتماعية .

3. عوامل البيئة الطبيعية.

ج. محاولة البعض تفسير التغير القيمي في ضوء عدة عوامل منها:

العوامل البيئية، السكانية، التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية، الفلسفية، الفكرية، الثورات الحروب، الاحتكاك والانتشار الثقافي، والحرية الثقافية.

وسنحاول عرض أكثر العوامل تأثيرا في النسق القيمي وهي:

أولا: العوامل الاقتصادية.

ثانيا: العوامل السياسية.

ثالثا: العوامل الثقافية والتعليمية.

رابعا: عوامل الهجرة.

أولا: العوامل الاقتصادية:

هناك من يرى أن العامل الاقتصادي يعد عاملا حاسما في تغير النظم الاجتماعية، كما يعتبر من محددات النسق القيمي في المجتمع، ويرجع البعض التغير الاجتماعي إلى التفاوت الاقتصادي بين الطبقات.[30]

وقد يظهر أثر العوامل الاقتصادية على النسق القيمي في الاختلال الواضح وعدم المساواة في توزيع القيم الاقتصادية، وكذلك الاختلاف البارز في ظروف الحياة وأساليبها والتفاوت الصارخ في توزيع الدخل مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على الميول الادخارية للأفراد، ويظهر ذلك من خلال ميل بعض الأفراد إلى الكثير غير المنتج أو الاستهلاك الترفي غير الضروري.[31] مما يهيئ الظروف المناسبة التي تساعد على تغير النسق القيمي في هذا المجتمع أو ذاك. وهذا ما ينطبق على المجتمع الجزائري وخاصة في مرحلته الثالثة، والمرحلة التي نعيشها تهيئ لإنفجار وشيك يولد ظروفا جديدة تساعد على ظهور نسق قيمي جديد.

ثانيا: العوامل السياسية:

من خلال ما عرضناه حول المجتمع الجزائري، يتبين لنا مدى التأثير الفعال للعوامل السياسية في تغير النظم الاجتماعية وفي مقدمتها النظام القيمي. ولقد عاش المجتمع الجزائري بمختلف فئاته عدم استقرار النظام السياسي، وما نتج عنه من تغيرات في النظم الاجتماعية والاقتصادية.

فقد شكل عدم الاستقرار السياسي وبخاصة المرحلة الأخيرة من نهاية القرن الماضي إلى يومنا هذا؛ أثرا عميقا على الأنساق الاجتماعية في المجتمع، إذ يعد هذا الصراع بمثابة ثورة على القيم، أدى إلى زعزعة مجموعة من القيم، وبخاصة لدى المتعلمين مثل قيم الوطنية، والاستقرار والولاء والانتماء والتشكيك في الهوية الوطنية، والاعتزاز بهوية المستعمر وتعريض البلاد للانقسام والتفكك بظهور الصراعات العرقية واللغوية، والإحتماء بالقوى الخارجية في تحقيق سيطرة بعض الأقليات، وما نتج عن ذلك من غياب تام للدولة في مناطق الصراع هذه وانتشار الفوضى وظهور قيم ميزها التحدي للنظام السياسي القائم، مما حدا بهذا النظام للاستجابة للمطالب السياسية التي غالبا ما كانت على حساب الثوابت الوطنية.

ثانيا: العوامل الثقافية:

لا أحد ينكر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات وهذه الثقافة ليست واحدة داخل المجتمع الواحد، وليست واحدة في جميع مراحل التطور الذي يمر بها المجتمع، فهي متنوعة بتنوع البيئات، كما أنها تختلف من مرحلة تطورية إلى أخرى.[32]

والمجتمع الجزائري بصفة عامة تعرض للعديد من الهويات الثقافية البربرية والرومانية، والعربية الاسلامية، والغربية، كما أن الاحتكاك الثقافي

لأفراد المجتمع الجزائري بالغربيين أثناء المرحلة الاستعمارية وبعدها، أدى إلى غرس قيم تتمشى مع القيم الغربية ومصالح الاستعمار والطبقة الحاكمة. وكذلك بالعالم الخارجي. وتحسين وسائل المواصلات والاتصال الجماهيري كل ذلك أدى إلى تعديل وتغير أنساق القيم في المجتمع.[33]

ونظرا لأن لكل ثقافة طابعها المميز، ونسقها القيمي وأنساقها الأخرى التي تعبر عنها، لذلك فإن تأثير التغير الاجتماعي الذي يطرأ على هذه الأنساق يختلف من مجتمع إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى في المجتمع الواحد.

وتشير نتائج بعض الدراسات إلى أهمية التعليم ودوره المؤثر في تذويب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات المختلفة التي يتألف منها المجتمع.[34] ولكن ذلك يكون في حضور الدولة التي تستطيع تحديد الأهداف الكبرى للمجتمع وتوجيه المشاريع الثقافية كلها لخدمة هذه الأهداف. وهذا ما لم تتوفر عليه بلاد كالجزائر التي تراجعت فيها الثقافة وتخلى فيها المثقفون عن دورهم الريادي، حيث انتشرت مظاهر التعليم في كل مكان وغاب العلم وقيمه التي تكون سببا في المحافظة على الوحدة الوطنية والهوية الثقافية في عالم يتسم بالعولمة ويأكل فيه القوي الضعيف وتسخر الثقافة لخدمة أهداف الاستعمار الجديد الذي يسلب الشعوب ثرواتها ، وأول هذه الثروات المسلوبة العقول المبدعة والمبتكرة التي أصبحت عرضة للنهب، كما الموارد الاقتصادية لتلك الشعوب، والجزائر ما هي إلا صورة من واقع تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية (من غانا إلى فرغانة).

رابعا: عوامل الهجرة

للهجرة أنماط متعددة منها: الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية، والهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة، كما أن للهجرة أيضا أسبابها ودوافعها، فقد تكون هجرة اختيارية أو إجبارية كما أن لها أهدافها. فقد تكون سعيا لطلب الرزق والعمل وقد تكون سعيا لطلب العلم، ولكن مهما اختلفت أنماط الهجرة أو أسبابها أو أهدافها، فإنها تؤدي في النهاية إلى تغيير قيمي. (35)

ويمكن القول أن لهجرة العمالة انعكاسات على المجتمع، حيث يمكن ملاحظة عدد من التغيرات التي طرأت نتيجة الهجرة نذكر منها:

تغير دور القرية في العملية الإنتاجية، حيث أصبحت عاجزة عن تلبية الحاجات الغذائية للمجتمع، وتغير دور المرأة في الأسرة التي هجرها عائلها وكل ذلك أثر في النسق القيمي للمجتمع ، هذا التغير الذي بدأ من الأسرة والتفكك الذي سادها، فغابت قيم التراحم والتآزر بين أفرادها، وتميعت كثير من القيم الأخرى التي كانت سببا في تماسك الأسرة ، كقيمة الأمومة و الأبوة وما ترتب عليها من مسؤوليات تجاه الأبناء وبقية أفراد الأسرة الآخرين.

كما انعكست آثار هجرة العمالة على الأنماط الاستهلاكية للمجتمع، فظهرت بعض أنماط الاستهلاك الترفي والتفاخري، كما أدت إلى تراجع قيمة العمل الزراعي، ومكانته الاجتماعية أمام المهن والحرف الناتجة عن التحول المهني للمهاجرين.

وتورد بعض الدراسات الآثار الاجتماعية الناجمة عن هجرة العمالة في بلادها الأصلية إلى بلدان أخرى في الآتي. (36)

1.تدهور قيمة العمل في الداخل وارتباطها بالعمل في الخارج، وهذا ما نلاحظه في طموح شباب الأمة وتطلعاتهم لترك أوطانهم والهجرة إلى أوطان أخرى حتى وإن كانوا سيعيشون متسكعين في شوارعها.

2.ادخال عادات وقيم سلوكية غريبة عن المجتمع، أدت إلى انتشار كثير من الأمراض الاجتماعية وما صاحبها من تفشي للجريمة بمختلف أنواعها.

3.التفكك الاجتماعي والأسري وغياب سلطة الأب عن الأسرة وتخلي الأبناء عن آبائهم ليلقوا بهم في دور العجزة، وانتشار العنوسة نتيجة العزوف عن الزواج الذي أصبح ينظر إليه على أنه عبء ثقيل ، ورافق ذلك انتشار الفاحشة في المجتمع، كل ذلك ناتج عن التغير الذي مس القيم الأسرية .

مما سبق يتضح أن الهجرة بأنماطها المختلفة مهما كانت الأسباب أو الأهداف التي ترمي إليها فهي تؤثر بشكل أو بآخر في الأنساق القيمية لدى الأفراد المهاجرين، وينعكس هذا على النسق القيمي للمجتمع في مظاهر مختلفة تساهم في انتشار القيم السلبية وانحصار للقيم الإيجابية التي تقلل من فعالية الإنسان وضعف شعوره بالانتماء للجماعة التي كانت سببا في وجوده.

إنه من خلال عرضنا للعوامل السابقة نجد أن أخطرها هي العوامل السياسية، لأنها هي الموجهة والمتحكمة في بقية العوامل الأخرى مجتمعة وبالتالي فإن أي ضعف يعتريها أو عدم استقرار ، أو أي صراع على السلطة السياسية يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع بكامله، فتظهر الفروق الطبيعية بين أبناء المجتمع ، ويتخلى المثقفون عن دورهم لأن قيمة الثقافة

تغيب من سلم القيم وإن وجدت كانت في آخره ، ويتنكر أبناء المجتمع لتراثهم وثقافتهم فيعيشون غربة الروح وغربة الثقافة ، فيصبح شعارهم (الهربة تسلك) وإلى أين؟ إلى أي بلد يمكن أن يروا فيه الأمل، وهو لاشك سراب [يحسبه الضمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا]

خلاصة :

من خلال العرض السابق يمكن أن نؤكد بأن التربية تهدف إلى بلورة القيم وصياغتها صياغة تساير العصر ، ثم تقدمها لأفراد المجتمع عن طريق المؤسسات التربوية.

وأن التغير القيمي من أهم وأخطر مظاهر التغير الذي تمر به المجتمعات على اختلاف أنواعها، تبعا لتغير الظروف الحضارية ، ويظهر ذلك جليا في انتشار حركة التعليم المدن والقرى، والتقدم التكنولوجي وكثرة وسائل الاتصال وتشابك علاقات الأفراد وتباين مصالحهم وقيمهم. وبذلك وصلنا إلى أن نسق القيم يتأثر بالظروف الاجتماعية والتغيرات التي تطرأ على الإنسان ، وأن التربية والتعليم تعتبر من أهم الوسائل التي تؤدي إلى التغير القيمي ، إلى جانب عوامل أخرى عديدة ذكرنا منها العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل الثقافي التعليمي، وعامل الهجرة. وقد تبين بوضوح كيف أن محل عامل من هذه العوامل له أثره البارز في إعادة تشكيل قيم الأفراد سلبا أو إيجابا.

وأهم نتيجة يمكن استخلاصها؛ أن التربية والتعليم هما العاملان الأساسيان الذان يمكن من خلالهما إعادة تشكيل نسق القيم داخل المجتمع وتوجيهه الوجهة البناءة التي تساعد على استمرار المجتمع وبقائه. كما أن التربية المستقبلية لا يمكن أن تكون وسيلة لنقل المعرفة، بل يجب أن تكون

وسيلة لنقل القيم حتى تحدث النقلة المطلوبة التي تمكن المجتمع من مسايرة الطفرة الحضارية التي حدثت من حوله.

الهوامش:

[1] - إبراهيم عصمت مطاوع: أصول التربية، القاهرة دار المعارف، 1979، ص 11-13 .

[2] - عبد الغني عبود: التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة، دار الفكر العربي، 1980، ص26.

[3] - ديريك رونتري: تكنولوجيا التربية في تطوير المناهج، (ترجمة) فتح الباب عبد الحليم سيد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة مطابع سجل العرب، 1984، ص14.

[4] - محمد لبيب النجحي، الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1970، ص5.

[5] - محمد الهادي عفيفي: التربية والتغير الثقافي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1970، ص31.

[6] -سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص126.

[7] -محمد الجوهري، وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، دار الثقافة للتوزيع، 1984، ص231.

[8] -عبد الناصر عبد الله نصير، العلاقة بين التعليم والتغير القيمي، مرجع سابق، ص71.

[9] -وزارة التربية: تطوير وتحديث التعليم في مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، القاهرة، يوليو، 1980، ص15.

[10] -عبد الناصر عبد الله نصير، مرجع سابق، ص72.

[11] -حامد زهران وإجلال سرى: "القيم السائدة والمرغوبة في سلوك الشباب، بحث ميداني في البيئتين المصرية والسعودية" الجمعية المصرية للدراسات النفسية بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة حلوان، المؤتمر الأول لعلم النفس، 1985، ص ص73-113.

[12] - محمد أحمد بيومي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 358-359.

[13] -محمد ابراهيم كاظم، القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة الأولى في ج. م. ع، القاهرة، وزارة الشباب، 1970، ص8.

[14] -عبد الرحمن محمد عيسوي: دراسات في علم النفس الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية، ص 147.

[15] -نورمان لونج: مدخل إلى علم اجتماع التنمية الريفية، (ترجمة) عبد الهادي الجوهري وآخرون، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص32.

[16] -سمير نعيم أحمد "أثر المتغيرات البنائية على أنساق القيم الاجتماعية في المجتمع المصري" مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، مارس1983، ص118.

[17] -أ.ك.أو تاواي: التربية والمجتمع، مقدمة في اجتماعيات التربية، (ترجمة) وهيب سمعان وآخرون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970، ص ص 53-55.

[18] -محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص108.

[19] - منير المرسي سرحان: في اجتماعيات التربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1989 ص ص 196-197.

[20] -جون و. هانسون وكول س. برمبك: التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، (ترجمة): محمد لبيب النجيمي، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1976، ص ص 283-284.

[21] -رالف.ب.وين: قاموس جون ديوس للتربية، (ترجمة)محمد علي العريان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1964، ص777.

[22] -حسين عبد المجيد أحمد رشوان التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1988، ص78

[23] -خضر خيمر أبو زيد: دراسة لبعض المتغيرات المرتبطة بالتغير القيمي وعلاقته بدافعية الانجاز لدى بعض فئات المجتمع، رسالة الدكتوراة غير منشورة، ص ص 47، 48.

[24] -محمد أحمد بيومي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 100-102.

[25] -محمد أحمد بيومي، نفس المرجع، ص 102.

[26] -محمد أحمد بيومي: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص102.

[27] -أحمد أنور محمد سيد، الانسان الاجتماعية وتأثرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص96.

[28] -محمد أحمد بيومي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 104-105.

[29] -محمد جاد الرب عبد الله: "دور التربية في معالجة التغير القيمي بمحافظة أسوان" رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أسيوط، التربية بأسوان، 1989، ص92.

[30] - محمد جاد الرب عبد الله، مرجع سابق، ص99.

[31] -محمد أحمد بيومي، الثقافة والتربية، مرجع سابق، ص ص 92-100.

[32] -محمد الهادي عفيفي: في أصول التربية، مرجع سابق، ص129.

[33] -محمد أحمد بيومي، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص92.

[34] -عزت حسن صبري: مدى اسهام التعليم في تذويب بعض الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في محافظة الجيزة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، 1971، ص124.

[35] -محمد جاد الرب عبد الله، مرجع سابق، ص100.

[36] -المرجع السابق، ص101.